**الحكامة**

**أولا- مفهوم الحكامة:**

يعتبر مفهوم الحكامة من المفاهيم القديمة المتجددة، وقد ارتبط في بداية استعماله في اللغتين الفرنسية والانجليزية بالمجال السياسي، فلم يكن يحيد عن مدلول الحكم Gouvernement أو تدبير الشأن العام.

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر (19) تطور مفهومه على يدي الاقتصاديين الأمريكيين، فانتقل مفهومه من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي، حيث أصبح مرتبطا بأسلوب تسيير المقاولات الصناعية والتجارية.

ويعتبر "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" أول من وظف المفهوم واستعمله سنة 1989 عند تشخيصه للأزمة الاقتصادية في إفريقيا، وضمنه في تقريره المعنون ﺑ"إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام" حيث تمّ التوصل إلى أن مسببات تلك الأزمة لا ترتبط بنقص أو ضعف في الموارد، بل في غياب الحكامة الجيّدة في تدبير الشأن العام .

وقد شكل هذا نقاشا حادا في أوساط الأكاديميين، تمخض عنه توافق حول معايير الحكامة الجيّدة، صدر في التقرير المتعلق بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي أعطى تعريفين للحكامة الجيّدة، وهما:

**1- التعريف الأول**: الحكامة هي "ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية، والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم".

**2- التعريف الثاني**: جاء به البرنامج الإنمائي للأمم المتحد وكان أكثر توضيحا من المفهوم الأول، إذ عرف الحكامة على أنها "الحكم القائم على المشاركة والمساءلة ودعم سيادة القانون".

**ثانيا – مبادئ الحكامة / ركائز الحكامة**

تختلف هذه المبادئ / الركائز من جهة إلى أخرى، فمعايير الأمم المتحدة للحكامة تختلف عن المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي وعن المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي، ولعلّ من بين هذه المبادئ/ الركائز نجد:

**1- سيادة القانون:** إن القواعد القانونية تطبق دون تمييز، أي تطبق بشكل عادل، وهذا القانون ينظم علاقة المواطنين فيما بينهم، وينظم علاقاتهم بالدولة ومختف مؤسساتها.

**2- الشفافية:** هي آلية لقياس درجة تطبيق الحكامة في المجتمع، إذ من خلالها يمكن للأفراد الحصول على المعرفة والمعلومات وذلك عبر إتاحة إمكانية الوصول إليها من قِبل المؤسسات والهيئات والجماعات الترابية.

باستثناء بعض المعلومات الحساسة المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي.

**3- المشاركة:** ينبغي على جميع الأفراد أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار، إما بصورة مباشرة أو عن طريق المؤسسات الوسيطة. وهذه المشاركة لابد لها من أن تكون مبنية على حرية تكوين الجمعيات مثلا على صعيد مؤسسات التعليم العالي فإن المشاركة تعني مساهمة أصحاب المصلحة الذين لهم اهتمام بالأمور الجامعية في عملية صنع القرار في هذه المؤسسات.

**4- المساءلة:** تقتضي أن يكون صانع القرار مسؤولا وخاضعا للمساءلة من قِبل أجهزة مختصة بذلك، وخاصة صانع القرار بأجهزة الدولة ومؤسساتها العمومية والجماعات الترابية. ودون المساءلة تكون القيادة دكتاتورية.

أي أنها التزام يلزم الآخرين بالمحاسبة أو الإجابة عن المسؤولية التي تم إسنادها لهم. وقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي: "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية الطلبات الموكلة لهم، وتحمل بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش".

**ثالثا- أبعاد الحكامة وأطرافها**

حدّد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة أبعاد تتفاعل فيما بينها وتتضافر لتحقيق الحكامة، وهي:

**1- البعد السياسي:** يتمثل أساسا في تفعيل الديمقراطية من خلال العديد من الإجراءات المتمثّلة في تنظيم الانتخابات الحرّة والنزيهة، وضمان المشاركة السياسية الواسعة، وبناء دولة الحق، وبروز صحافة مستقلة، وبرلمان مسؤول.

**2- البعد الاقتصادي والاجتماعي:** يتمثل البعد الاقتصادي في العمل على تحقيق إجراءات واتخاذ قرارات لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة، وعلاقتها الاقتصادية بالدول الأخرى، وتهيئة المناخ الجيّد والسياسات القوية على تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالعد الاجتماعي فإنه يتمثل بإفساح المجال أمام نشوء مجتمع مدني فعال يعمل على بناء دولة تكرس الديموقراطية، وتحترم حقوق الإنسان، من خلال توسيع مشاركة الفرد والمجتمع في بناء مؤسساته، والقدرة على إدارة واستيعاب مطالب مختلف الفئات الاجتماعية...

**3- البعد الإداري أو التقني:** ويتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات، ويهتم بالإدارة الجيّدة للدولة والمجتمع، بالإضافة إلى التركيز على إدارة الأعمال.